

وزارة العدل

القرار

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٧٩٩

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني
وعضوية القضاة السادة

محمد طلال الحمصي ، ناجي الزعبي، محمد البيرودي، محمد ارشيدات

المميز ز : -

شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة

وكلاؤها المحامون د. إبراهيم مشهور الجازي ود. عمر مشهور الجازي
وشادي وليد الحيارى ولين ناظم الجيوسي وسوار صخر سميرات ونشأت
حسين السيايدة.

المميز ض : -

- ١- يوسف جمعة حسان أبو نادي بصفته الشخصية وبصفته ولي أمر أولاده
القاصرين كل من مهند وأية .
- ٢- نعيمة توفيق أحمد سالم.
- ٣- أحمد يوسف جمعة أبو نادي.
- ٤- عمر يوسف جمعة أبو نادي/ وكيلهم المحامي يوسف خصاونة.

بتاريخ ٢٩/٣/٢٠١٦ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق إربد في الدعوى رقم (٢٠١٥/٧٥٧٨) بتاريخ ٢٨/٢/٢٠١٦ المتضمن
رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في الدعوى رقم
(٢٠١٢/١٣٤٦) بتاريخ ١٩/١١/٢٠١٤ بالشق القاضي: (بالزام المدعى عليها شركة
الكهرباء الوطنية المساهمة العامة بأن تدفع للمدعين كل من يوسف بصفته الشخصية
وبصفته ولي امر القاصرين مهند وأية ونعيمة وعمر وأحمد مبلغ (٢٩١٠٦,١٩) دنانير مع

تضمن المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ ألف دينار أتعاب محاماة) وتضمن المستأنفة الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف عليهم في مرحلة الاستئناف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:-

أولاً: أخطأت محكمة الاستئناف بالحكم على المميّزة بالمبلغ المدعى به وعدم رد الدعوى لعدم الخصومة.

ثانياً: أخطأت المحكمة بالحكم على المميّزة بالمبلغ المحكوم به حيث إن المميّزة لم تتسبب بأي أضرار تجاه المميز ضدهم ولا يستحق المميز ضدهم أي تعويض.

ثالثاً: أخطأت محكمة الاستئناف بعدم إجراء خبرة جديدة حيث إن هذا التقرير الخبرة جاء معيباً ومخالفاً للواقع والقانون.

رابعاً: أخطأت محكمة الاستئناف بإصدارها قرارها المميز باعتماد تقرير الخبرة دون مراعاة أن هذه الخبرة قد جاءت فاقدة للأصول التي تبنى عليها تقارير الخبرة.

خامساً: أخطأت محكمة الاستئناف بعدم إجازة الخبرة للمميّزة لا سيما أن إجراء الخبرة في مثل هذه الدعاوي ضروري وذلك لبيان ارتفاع خطوط الكهرباء عن سطح الأرض.

لهذا الأسباب طلب وكلاء المميّزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز.

ال

وبالتدقيق والمداولة نجد أن المدعين (المميز ضدهم) أقاموا بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٤ الدعوى رقم (٢٠١٢/١٣٤٦) أمام محكمة بداية حقوق إربيد بمواجهة المدعى عليها (المميّزة) للمطالبة بالتعويض عن وفاة والأضرار المادية والأدبية ونفقات العلاج والتي أصابت المدعين .

وأسسوها على سند من القول بأنه بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٧ تعرض الطفل (أنس يوسف جمعة أبو نادي) عمره (١٤) عاماً لصعقة كهربائية بالقرب من مخيم الشهيد عزمي المفتي مما أدى لوفاته وتشكلت القضية التحقيقية (٢٠٠٩/٤٩١) أحيلت لبداية الجراء برقم (٢٠١١/٨٩٣) (بداية جراء إربد) حيث صدر قرار بإسقاطها بالعفو العام وان وفاة الطفل أدت لأضرار مادية ومعنوية بالمدعين مما دعا لإقامة هذه الدعوى.

وبتاريخ ٢٠١٤/١١/١٩ أصدرت محكمة البداية حكمها المتضمن إلزام المدعى عليها بمبلغ (٢٩١٠٦,١٩٠) دنانير للمدعين يوسف بصفته الشخصية وبصفته ولي أمر القاصرين (مهند وآية) ونعيمة وعمر وأحمد مع الرسوم والمصاريف وألف دينار أتعاب محاماة ورد دعوى المدعي محمد يوسف لتقديمها ممن لا يملك حق تقديمها مع تضمينه الرسوم والمصاريف النسبية و(٩٥) ديناراً أتعاب محاماة .

لم تقبل المدعى عليها بهذا الحكم فطعننت فيه استئنافاً. حيث أصدرت محكمة استئناف حقوق إربد بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٨ حكمها رقم (٢٠١٥/٧٥٧٨) رد الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وتضمنين المستأنفة الرسوم والمصاريف الاستئنافية وخمسة دينار أتعاب محاماة عن المرحلة الاستئنافية.

لم تقبل المدعى عليها بالحكم الاستئنافي فطعننت فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٩ ضمن المهلة القانونية.

وتبلغ وكيل المميز ضدهم لائحة التمييز ولم يقدم لائحة جوابية.

وعن أسباب التمييز :-

فيما يتعلق بالسبب الأول من حيث الدفع بعدم الخصومة فإن واقعة الدعوى وبياناتها تشير لوفاة الطفل (أنس) نتيجة صعقة كهربائية في منطقة أبراج الكهرباء العائدة للمميزة مما يجعل الخصومة قائمة وصحيحة تجاهها فنقرر رد هذا السبب.

وعن السبب الثاني من حيث الدفع بأن الميزة لم تتسبب بأية أضرار للمميز ضدهم فإن وفاة الطفل (أنس) ابن المدعين يوسف ونعيمة وشقيق باقي المدعين كانت بسبب

تعرضه لصعقة كهربائية من أسلاك الكهرباء العائدة للمميزة وقيام مسؤوليتها استناداً لأحكام المادة (٢٩١) مدني مما يتعين معه رد هذا السبب.

وعن السببين الثالث والرابع المتعلقين بالطعن في الخبرة المعتمدة بهذه الدعوى.

فإن الخبرة من وسائل الإثبات التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع ولا رقابة عليها في هذه المسألة من محكمة التمييز إذا كانت الخبرة موافقة للواقع والقانون والأصول .

وفي هذه الدعوى أجرت محكمة الدرجة الأولى خبرة أولى من خبير فرد لم تعتمدها وأجرت خبرة ثانية من خبيرين اعتمدها توصلت إلى تقدير مبلغ (٣١٠٠٦,١٩٠) ديناراً كتعويض للمدعين وأن محكمة الاستئناف كمحكمة موضوع أجرت خبرة بمعرفة ثلاثة خبراء ترك لها الطرفان أمر انتخابهم . وقد نهضوا بالمهمة الموكولة إليهم حيث أشاروا للأسس التي اعتمدها بتقدير بدل الأضرار المادية والمعنوية واستعرضوا الحالة الاجتماعية للمدعين بالتفصيل وبيّنوا ماهية الضرر المادي الذي لحق بالمدعي يوسف والد الطفل أنس ثم قدروا التعويض عن الضرر الأدبي لكل من المدعين بحسب قرابته للطفل (والده ووالدته وأشقائه) وتوصلوا لمجموع التقدير الذي جاء أعلى مما قدره خبيراً محكمة الدرجة الأولى وبعد استثناء حصة المدعي (محمد) الذي ردت دعواه لعدم صحة الوكالة وحيث وقع الطعن من المدعي عليها أمام محكمة الاستئناف فقد طبقت المحكمة قاعدة (ألا يضار الطاعن بطعنه) وتوصلت لتأييد الحكم المستأنف وعليه فقد جاء حكمها موافقاً للأصول والقانون وحيث لم يرد على تقرير الخبرة المعتمد أي مطعن واقعي أو قانوني فإن هذين السببين يستوجبان الرد.

وعن السبب الخامس من حيث عدم إجراء الخبرة التي طلبتها المميزة فإن لمحكمة الموضوع تقدير البينة.

ومن ذلك ضرورة إجراء الخبرة لأي أمر تراه لغايات الفصل في الدعوى وحيث لم تجد محكمة الاستئناف ضرورة لإجراء الخبرة التي طلبتها المميزة فلا معقب عليها في هذه المسألة الموضوعية من محكمتنا مما يتعين رد هذا السبب.

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٦ محرم سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ١٧/١٠/٢٠١٦ م

عضو _____ و _____
نائب الرئيس _____
عضو _____ و _____
نائب الرئيس _____

عضو _____ و _____
عضو _____ و _____

رئيس الديوان

دق _____

س.أ

lawpedia.jo